

حوار مع الأستاذ الغالي أحرشاو أجرى الحوار: ذ. بنعيسى زغبوش

* نص الحوار

1) هل يمكنكم أن تطلعوا القارئ على مشروعكم العلمي السيكولوجي على مستوى التكوين والتأطير والبحث؟

بطبيعة الحال إن مشروع علمي كان وما يزال، منذ أواسط الثمانينيات من القرن العشرين حينما نشرت جريدة الاتحاد الاشتراكي آنذاك الحوار الذي أجراه معي الزميل الأستاذ عمور حول "واقع ومآل السيكولوجيا والبحث السيكولوجي بالمغرب"، يركز ويتشعب بأفكار وتصورات وربما بآمال وأحلام علمية ومعرفية تصب كلها في اتجاه المساهمة في إرساء قواعد ومعالم المنظومة السيكولوجية المأمولة عندنا وذلك من خلال الانخراط الفعلي في الممارسة العلمية، تدريساً وتأطيراً وبحثاً، لمكونات هذه المنظومة ورهاناتها الأساسية في مجال تكوين الكفاءات وإنتاج المعارف وبالتالي تأهيل الإنسان وخدمة المجتمع المغربي.

فهذا المشروع إذن، وإن كان يبنى على أرضية صلبة يتقاطع فيها عنصر التكوين والتأطير مع عامل البحث وإنتاج المعرفة السيكولوجية الهادفة، فإن الهاجس الأساسي الذي يوظره ويوجهه يتحدد في الحلم والتطلع إلى اليوم الذي سنتحول فيه نحن المغاربة العاملين في حقل علم النفس إلى ممارسين حقيقيين لهذا العلم على أرض الواقع، حيث نستخره ونوظفه كما يجب وكما ينبغي خدمة للتكوين والبحث السيكولوجي المتين وتحقيقاً للتأهيل والاندماج الإنساني المرغوب. ولا أشك في أن بلوغ مثل هذا الرهان هو الذي سيمنح لهذا المشروع، الذي طالما حملت بتحقيق بعض مقوماته وغاياته، مكانته العلمية ومصداقيته المعرفية ثم نجاعته التطبيقية.

2) عرف الأستاذ أحرشاو بغزارة الإنتاج، كتباً ومقالات ومدخلات، ما هو الخيط الرابط بين هذه الأنشطة؟ وما هي

الرسالة التي تريدون تبليغها للقارئ؟

يبدو أن الخيط الرابط بين مكونات ومضامين إنتاجي العلمي المتواضع لا يزيغ في مدلوله العام عن مقومات ورهانات مشروع علمي السيكولوجي السابق الذكر. فكل ما في الأمر هو أن الخيط المقصود يتمظهر من خلال عدة مراحل ومظاهر تتراوح بين التعريف بمستجدات السيكولوجيا الحديثة ومقارباتها الجديدة، وبين التحسيس بأهمية هذه السيكولوجيا ودورها في خدمة قضايا الإنسان وتطلعات المجتمع، وأخيراً بين التنصيص على تسخير نتائج دراساتها وبحوثها في حل كثير من المشاكل وتجاوز كثير من الصعوبات التي عادة ما تفرض نفسها في عديد من الميادين الحيوية داخل المجتمع وفي مقدمتها ميادين التربية والتكوين والصحة والشغل. والملاحظ أن هذا الإنتاج تؤثته وتخرقه هواجس وانشغالات نظرية ومنهجية وميدانية متنوعة تتراوح بين التعريف بالسيكولوجيا الحديثة والتنظير لواقعها والبحث في ظواهرها على المستوى المحلي والعربي وخاصة ظواهر الذكاء واللغة والتعلم والتربية المعرفية... إلخ. وعليه فإذا كانت هناك رسالة محددة لهذا الإنتاج أو المشروع فهي لا تخرج عن هذا الهاجس العلمي - العملي الذي يراهن على جعل من مهنة السيكولوجيا حرفة علمية - عملية واعدة بالعبء في مجال إنتاج المعرفة السيكولوجية وتسخيرها لخدمة الإنسان وتحديث المجتمع.

3) ما هو مستوى التطور الذي حققه البحث السيكولوجي بالمغرب نظريا ومنهجيا وميدانيا؟

في تقويم سابق لوضعية البحث السيكولوجي بالمغرب، ما زلت أذكر أنني تجرأت على القول آنذاك (في أواسط التسعينيات من القرن العشرين) بأن هذه الوضعية لا تبعث على الارتياح نظرا للقصورات والنواقص الكثيرة التي تتخللها وتخرقها من كل الجوانب. وقد ووجه قولي هذا بامتعاض كبير وبانتقادات حادة من لدن بعض الزملاء السيكولوجيين الذين جمعني معهم مناسبة ندوة عُقدت في الرباط حول "علم النفس بالمغرب". وحاليا فالوضعية لا تختلف كثيرا وتكاد أن تكون هي نفسها رغم بعض التقدم الذي عرفه علم النفس على مستوى البحث والدراسة؛ إذ تشير بعض التقارير إلى أن إنتاجنا في هذا النطاق وإن كان ما يزال ضئيلا بالمقارنة مع ما هو قائم في الدول المتقدمة، إلا أنه أصبح يتميز بنوع من الدينامية والتراكم النسبي الموزع بنسب متفاوتة بين الكتب القائمة الذات والأطروحات الجامعية والمقالات العلمية. لكن ما عدا ذلك، فالراجح أن البحث السيكولوجي كما يمارس عندنا ما يزال يفتقر إلى أبسط الظروف والشروط اللازمة لتثبيت مفاهيمه النظرية وترسيخ قواعده العلمية وتقعيد إجراءاته المنهجية واستثمار نتائجه على المستوى التطبيقي. فالمختبرات السيكولوجية لا وجود لها، والبحوث الميدانية والتدخلية ذات الارتباط العضوي بواقع الإنسان المغربي ما تزال في بداياتها الأولى. وكما أن الإنتاج العلمي في هذا المجال ما يزال دون المستوى المطلوب، حيث لم يتجاوز في توجهاته العامة بعض المحاولات التعريفية بالسيكولوجيا الغربية وبعض الأبحاث والأطروحات الجامعية التي لم ينشر منها إلا الجزء القليل. وأعتقد أن تصحيح هذه الوضعية وتجاوز مختلف جوانب العجز التي تعكسها، يتطلبان كثيرا من الجهد والوقت والعمل لتوفير الظروف والشروط المناسبة للانخراط بالقول والفعل في ممارسة سيكولوجية هادفة على المستوى المحلي، قوامها خدمة قضايا الإنسان ورهانات المجتمع الكبرى.

4) من خلال متابعتكم للإنتاجات العلمية في علم النفس بالمغرب، هل يمكنكم أن توضحوا للقارئ أهم توجهات البحث وأهم القضايا والإشكاليات التي يتطرق إليها؟ وما هي القيمة المضافة التي تقدمها لتطوير البحث السيكولوجي بالمغرب؟

الواقع أن الإنتاجات السيكولوجية بالمغرب، وإن كان جانب منها يعرف طريقه إلى النشر والتوزيع، فهي ما تزال في أغلب مكوناتها حبيسة الرفوف أو سجنينة خزانات أصحابها نتيجة محدودية فرص طبعتها أو مخافة انتقاد القارئ لمضامينها الهزيلة في حالة نشرها. فمعظم مكونات هذه الإنتاجات عبارة عن مقالات وأطروحات جامعية وفي أقصى الحدود مجموعة من المؤلفات المحدودة التي تتلخص توجهاتها البحثية في مقارنة قضايا وإشكاليات تتوزع بين ما هو سيكوتربوي وما هو سيكواجتماعي وما هو سيكومرضي. وأعتقد أن الشيء الجديد الذي أضفى على هذه الإنتاجات قيمة متميزة وعلى البحث السيكولوجي بالمغرب طابعا خاصا يتحدد في المقاربة المعرفية التي أصبحت ومنذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين تشكل بالخصوص عندنا هنا بفاس الإطار المرجعي الأساسي للانتقال بالسيكولوجيا، تدريسا وبحثا وممارسة، من طابعها الكلاسيكي إلى شكلها الحديث. وفي هذا السياق تدرج كل المبادرات والمحاولات التي عرفتها أنظمة التكوين والبحث في بعض وحدات الدراسات العليا في علم النفس والتي أصبحت مؤخرا نجح بعض ثمارها وبالخصوص على مستوى إنتاج ونشر جانب من المعرفة السيكولوجية ذات التوجه المعرفي.

إذن تبعا لهذا التشخيص يمكن التأكيد على أن إنتاجنا في مجال البحث السيكولوجي، وإن كان ينطوي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، على درجة من الدينامية والتراكم النسبي وخاصة فيما يتعلق بمقاربة جملة من الظواهر السيكولوجية الأساسية مثل: الطفولة والمراهقة والانحراف والذكاء والنمو والتعلم واللغة والذاكرة... إلخ، فهو ما يزال يتحرك في أكثر من اتجاه ويظهر بأكثر من مظهر. وهذا ما يقيه مجرد تراكم كمي لا يرقى إلى مستوى التراكم المعرفي الذي من أهم مقوماته إنتاج المعرفة

السيكولوجية المطابقة لمقاييس المنظومة السيكولوجية العالمية والقابلة للتوظيف والاستثمار فيما يخدم قضايا الإنسان وتحديات المجتمع.

5 هل الخصوصيات اللغوية والثقافية وغيرها من الخصوصيات التي تطبع المجتمع المغربي، تجد صداها في هذه الأبحاث وتمنحها أصالتها مقارنة مع الأبحاث الأخرى؟

أكد أنه من المفروض أن يكون لمثل هذه الخصوصيات الثقافية واللغوية وحتى الذهنية وقعها وموقعها في إنتاج المعرفة العلمية عامة والسيكولوجية على وجه الخصوص، رغم أن بناء العلم وإنتاج أنساقه المعرفية يفضلان روح الشمولية ومنطق الكونية. وأعتقد أن القول عن السيكولوجيا في فرنسا بأنها ترجح نزعة التنظير على نزعة التجريب في حين أن التجريبية والأمريكية تحظيان بالأولوية في السيكولوجيا المتداولة في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، يندرج في هذا السياق الذي يؤكد على مكانة تلك الخصوصيات في إنتاج المعرفة. أما فيما يتعلق بالمجتمع المغربي فيبدو أن الوقت لم يحن بعد لإصدار حكم حاسم بهذا الخصوص لأننا ما نزال في مستهل الطريق الذي يوحى في غالب الأحيان بمظاهر كلها تيهان وترحال وضياع بين ما هو نظري مجرد وما هو تجريبي أمبريقي، ويؤشر أحيانا أخرى على أننا مجرد ناسخين أو بالأحرى مجرد "ماسخين" للمعرفة السيكولوجية التي أنتجها غيرنا، أو مجرد مدرسين متطفلين على السيكولوجيا نلقن بعض مضامينها الكلاسيكية المتجاوزة دون أدنى حرج في ذلك أو أدنى تطلع إلى المساهمة في بناء نوع من المعرفة السيكولوجية المطابقة لخصوصيات مجتمعا وتحدياته الآنية.

6 يقال أن علم النفس ظل حبيس برج العاجي الأكاديمي بالجامعة المغربية، وأنه غير منفتح على المجتمع، ما رأيكم في هذا لقول؟

أن يقال عن علم النفس بأنه ظل وما يزال حبيس الفضاء الجامعي المغربي، فهذا إقرار يعكس جانبا كبيرا من حقيقة الأمر الواقع. فباستثناء بعض المراكز الاستشفائية العمومية وبعض العيادات الخاصة المحدودة التي يمارس بعض أخصائيتها جانبا من المعرفة السيكولوجية في مجال التخفيف من بعض الاضطرابات النفسية، فالمؤكد أن علم النفس المعمول به عندنا ما يزال في وضعه العام يقبع داخل أسوار الجامعة وبالخصوص في الرباط وفاس، ويحكمه على العموم هاجس التدريس النظري وإلى حد ما هاجس البحث الأكاديمي الذي نادرا ما تعرف نتائجه طريقها إلى التوظيف العملي والاستثمار التطبيقي. هذا هو واقع الحال، رغم أن الحركة التي أصبح المجتمع المغربي يعيشها على أكثر من صعيد، توحى في كثير من الأحيان بأن علم النفس سيتخطى أسوار الجامعة ليرضي مطامح الإنسان وتطلعاته ويستجيب لحاجات المجتمع ورهاناته.

7 هل ترون أن السيكولوجيا بالمغرب تلعب دورها في تحديث المجتمع؟ وهل المجتمع المغربي أصبح يقتنع أكثر فأكثر بأهمية السيكولوجيا؟ ثم كيف يمكن لهذه السيكولوجيا أن تنخرط في تطوير هذا المجتمع والارتقاء به والمساهمة في حل المشاكل التي تعتمل داخله؟

أعتقد أن السيكولوجيا كما تمارس عندنا ما تزال بعيدة عن القيام بدورها المطلوب وبالخصوص في مجال خدمة الإنسان وتحديث المجتمع وذلك لاعتبارات عديدة. يمكن إجمالها فيما يلي:

- إن هذه السيكولوجيا ما تزال، كما أشرتم إلى ذلك في سؤال سابق، حبيسة برجها العاجي الجامعي بعيدة بذلك، إلا في حالات نادرة، عن مشاكل الناس وقضايا المجتمع.

- إن هذه السيكولوجيا التي ما تزال تتخبط في مشاكل تتراوح بين ضياع الهوية ومحدودية الإبداع وتواضع الاستثمار، تبدو غريبة عن الواقع المغربي. بمختلف ظواهره ومشاكله وتحدياته.

- إن هذه السيكولوجيا ما تزال تفتقر إلى أغلب الظروف والشروط اللازمة لإنتاج المعرفة السيكولوجية الهادفة والمطابقة. فالبحوث التدخلية ذات الارتباط العضوي. بمشاكل الناس ما تزال في بداياتها المتعثرة، والمؤسسات الاجتماعية والإدارية والقطاعات الإنتاجية والتنموية ما تزال هي الأخرى غير مستعدة للاستفادة من خدمات ما يسمى عندنا بالبحث السيكولوجي.

8) بصفتكم باحثا في السيكولوجيا المعرفية ومتخصصا فيها، هل يمكنكم أن تحدثونا عن الوضع الحالي لهذا العلم ومكانته ضمن العلوم الأخرى؟

الواقع أن انطلاق هذه السيكولوجيا ذات الطابع المعرفي كاتجاه جديد في علم النفس في أوائل الستينيات من القرن العشرين قد غير بصورة جذرية طريقة تصورنا للنفس الإنسانية وأسلوب دراستها. فبراديجمها المعرفي الذي يعتبر الذهن كنوع من البرمجة المعلوماتية المستعملة للرموز المجردة يشير بوضوح إلى أن ثورة معرفية حدثت فعلا في مجال علم النفس. وهي الثورة التي رافقتها تحولات عميقة إن على مستوى الموضوع والمفهوم والبحث أم على مستوى المنهج والمسمى والتطبيق. فالواقع أن هذه السيكولوجيا التي لم تكن تحظى بأي حضور قبل أربعة عقود من الآن، أصبحت هي المهيمنة حاليا على خارطة علم النفس، متجاوزة بذلك عدد من السيكولوجيات السابقة. بما فيها السلوكية. فقد أضحت تشكل الثورة المعرفية القائمة الذات التي لا يتردد أغلب علماء النفس في اتخاذها إطارا أساسيا للتعبير عن علم النفس بأكمله. وإذا كانت هذه السيكولوجيا تشكل النواة الصلبة للعلوم المعرفية وتحظى بمقعد الشرف ضمن حقلها المعرفي، فإن أهم مقوماتها تتلخص في العناصر التالية:

- الموضوع الذي أصبح يتحدد في الأنشطة الذهنية كما تحدث في أذهان الكائنات الإنسانية، بدل الأشياء الخارجية والسلوكيات القابلة للملاحظة. وقد صاحب هذا التغيير في موضوع الدراسة بزوغ مفاهيم جديدة كالتمثل والاشتغال والمعالجة والقصدية والمطامع.

- المنهج الذي وإن كان ما يزال يتمثل في المسعى التجريبي في روحه العلمية ومبادئه الأساسية، فإن خططه وتصاميمه وأساليبه وإجراءاته قد عرفت نوعا من التعيد والتطوير وخاصة على مستوى الممارسة والتداول. وهكذا أصبح التوجه نحو توحيد المسعى المنهجي العام عوض التمييز بين مناهج تتنوع بتنوع ميادين علم النفس، وأيضا نحو اعتماد النماذج والنظريات الصغرى بدل النظريات والتزعات الكبرى، وأخيرا التوجه نحو تقوية الترسانة التجريبية وإغناء الأدوات الكلاسيكية بتقنيات جديدة تدرج في إطار ما يسمى باختبارات التشخيص المعرفي والمحاكاة المعرفية والتصوير الوظيفي وبرامج المساعدة المعرفية.

- المشروع العلمي الذي يتلخص في المظاهر الثلاثة التالية:

* مقارنة بنية المعرفة وسيروورات تكوينها قصد تفسير هندسة الذهن وأساليبه تمثله للمعارف وتشغيلها.

* إحلال نشاط الذهن كمعالجة للمعلومات محل السلوك الذي أصبح يُعتمد كنقطة انطلاق لبلوغ وقائع أعمق مثل:

التمثيلات والمقاصد والوعي.

* الاهتمام بذات سيكولوجية مفردة في وضعية معينة وبكيفية اشتغالها ضمن سياق معين بعيد عن أي توجه يرحح كفة ما هو بنوي على ما هو وظيفي أو كفة ما هو بصوري على ما هو تداولي أو كفة ما هو كوني على ما هو محلي.

9) هل علم النفس المعرفي في المغرب، على المستوى النظري وعلى مستوى الدراسات الميدانية، يعكس بعضا من الإشكاليات المعرفية العالمية؟ وأين تكمن مساهمته؟

أكد أن تجربة الأخذ بالمقاربة المعرفية في تناول القضايا السيكولوجية بالمغرب، تدريسا ويحثا، ما تزال تجربة فنية ومحدودة، سواء في مداها الزمني أو في مستوى ممارستها ودرجة انتشارها. فهذه التجربة التي تعود انطلاقتها محليا وباعتراف الجميع إلى بعض أساتذة علم النفس هنا بفاس في حدود أواسط التسعينيات من القرن العشرين، حينما ذهبوا إلى تبني المقاربة المعرفية كمسعى جديد للتعامل مع السيكولوجيا، ما تزال في الواقع تكثف الجهود وتضاعف الخطوات لتتجاوز مختلف العراقيل والمقاومات وتصل بالتالي إلى فرض أسسها وتثبيت مركزاتها كبراديجم جديد، قوامه بناء علم للذهن بدل اجترار ما كان يسمى بعلم للسلوك.

والحقيقة أن علم النفس بالمغرب وبفعل توجه بعض ممارسيه نحو الأخذ بهذه المقاربة، أضحي يعرف نوعا من الانتعاش العلمي الملموس، سواء على مستوى مرجعياته ومفاهيمه النظرية أو على مستوى بعض دراساته الميدانية وممارساته التطبيقية. وهذه مسألة تعكسها طبيعة برامج التكوين ومشاريع البحث التي أصبحت تسلم بمقومات هذه المقاربة لتتلامس ظواهر وإشكاليات سيكولوجية جديدة وغير مألوفة عندنا مثل: الوظائف المعرفية العليا وكل ما يحيط بها من سيرورات المعالجة وآليات الاشتغال واستراتيجيات التنفيذ. فالتعلم والذاكرة واللغة واتخاذ القرار وحل المشاكل، كلها مباحث وإشكاليات خُصصت لها دراسات وبحوث جادة باعتماد هذه المقاربة. وهي البحوث والدراسات التي بدأت تأخذ طريقها إلى النشر لإمداد القارئ العربي بمادة سيكولوجية مغايرة لم يألفها من قبل.

10) طرح الميثاق الوطني للتربية والتكوين عدة تصورات على مستوى الرفع من جودة التعليم وفاعليته، في رأيكم هل يتأسس هذا التصور على خلفية سيكولوجية توظفه؟ وهل تمت استشارة سيكولوجيين مغاربة في بلورة هذا التصور؟

من البديهي القول إن أي إصلاح في مجال التربية والتكوين لا بد وأن يستهدف في مرامييه الجوهرية تحقيق جودة التعليم والرفع من مستواه وفاعليته. لقد كان من المفترض أن تسهم مختلف مبادئ ومرتكبات ودعمات هذا الإصلاح في تحقيق نتائج جيدة على مستوى منظومة التعليم بأكملها، إذ أن الرفع من جودة هذه المنظومة يستلزم الاستجابة لأهداف التبسيط والمرونة والتكيف الواردة في نص الميثاق. غير أن المشكل في هذا النطاق يكمن في محدودية الشروط وتواضع الظروف اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وبالتالي إرساء دعائم النظام التربوي القادر على إدخال تعديلات جوهرية ترفع من جودة التعليم وخاصة على مستوى استعمال التكنولوجيات الجديدة وتشجيع التفوق في مجال التحصيل والتوجيه المبكر للكفاءات ودعم البحث العلمي وروح الإبداع والاختراع. وأعتقد أن تحقيق جانب من هذه الجودة يبقى مشروطا بالمعارف والكفاءات والمهارات التي يحصلها الطالب ويكتسبها خلال مدة التكوين. فكلما كانت تدرج في إطار نظام بيداغوجي يتسم بالمرونة والفاعلية والتوجيه والمراقبة إلا وكانت كافية لإعداده وتكوينه تكوينا متينا يسمح له بالاندماج السريع في النسيج الاقتصادي والمهني للبلاد.

إذن، إذا أخذنا بالرتبة التسعين التي احتلتها منظومتنا التعليمية من مجموع 131 منظومة التي شملها التصنيف على أساس جودة التعليم، فهذا يشكل نوعا من الاعتراف الضمني بوجود أزمة حقيقية في هذا النطاق. ولتجاوز هذه الأزمة وتحقيق شرط الجودة المطلوبة، لا نرى محيدا عن اعتماد برامج ومناهج وطرق ناجعة للتكوين والتأطير والتقييم، هدفها الجوهرية يتحدد في تعليم المتعلم كيف يتعلم المعارف وكيف يبحث عن المعلومات وكيف يحسن تديرها وتحويلها من السياق المدرسي إلى السياق المجتمعي الواقعي ثم أخيرا كيف يعاود التفكير حولها ليقيمها ويحكم على المفيد من غير المفيد منها.

11) كثر الحديث عن التدريس بالكفايات بعد التخلي عن التدريس بالأهداف، ما المقصود بهذا المفهوم؟ وأين يكمن الفرق بينهما؟ وهل المناخ التربوي بأطره وبنياته يساعد على التوظيف الجيد لهذا المنهج؟

بالفعل، بعد أن عاشت منظومة التربية والتكوين عندنا مرحلة بيداغوجيا الأهداف، أصبحت اليوم تراهن على بيداغوجيا الكفاءات لتغيير وتطوير أساليبها في التدريس والتكوين. فبعد أن كانت تعتمد الأهداف كغاية بيداغوجية لفعل تعليم المعارف وتلقين المعلومات، أضحت تركز على الكفاءات بمختلف قدراتها ومعارفها ومهاراتها كهدف جوهري لهذا الفعل. غير أن طريقة توظيف هذه الكفاءات وممارستها حاليا في المناهج والبرامج والكتب المدرسية يلفها كثير من اللبس بفعل الغموض النظري الواضح الذي يكتنف هذا المفهوم والتوجهات التطبيقية المتعددة التي تتجاذبه. فلحد الآن ليس هناك إجماع حول تعريف واحد وموحد لمفهوم الكفاءة نظرا لارتباطه بمفاهيم أخرى هي التي تعبر عن مدلوله مثل: القدرة، المعرفة، المهارة، التجربة، الحكم، النجاح في أداء مهمة ما أو في حل مشكلة معينة. وإذا كان لنا أن نقدم تعريفا تقريبا بهذا الخصوص فيمكن إجمال الكفاءة في مجموعة القدرات والمعارف والمهارات التي تشكل البنية الأساسية للسيرورات المعرفية. فهي تمثل مستوى الوعي ودرجة المهارة التي يستطيع بها الفرد حل المشاكل التي تعترضه في مختلف الميادين والسياقات. فهي بهذا المعنى عبارة عن نظام مندمج من المعارف والمهارات والمواقف الذي يسمح بالأداء الجيد والفعل الناجح في مواجهة المشاكل والتكيف مع مختلف الوضعيات مهما كانت طبيعة السياق.

إذن، تبعا لهذا التحديد وبالرجوع إلى مدى انخراطنا الفعلي في بيداغوجيا الكفاءات، يمكن التأكيد على أن هذا الانخراط ما يزال بعيد المنال نظرا لما يعيشه نظامنا التربوي من تحبط وارتباك واضح منذ أن تم إقرار العمل بهذه البيداغوجيا. فالراجح أن الاشتغال الفعلي بطرق ومناهج هذه البيداغوجيا لم يجد بعد طريقه الصحيح إلى الممارسة الحقيقية. فرغم كل ما يُبرمج ويُخطط، وكل ما يُقال ويُحكى، وكل ما يكتب ويُنشر، وكل ما يُدرّس ويُلقن عندنا باسم اعتماد هذه البيداغوجيا كأسلوب في التعليم والتكوين، إلا أن واقع الحال الذي لا غبار عليه هو أن هذا الأسلوب ما يزال في توجهه العام يخضع لبيداغوجيا الأهداف وبالخصوص فيما يتعلق بالمدرس وممارساته البيداغوجية والديداكتيكية. وإذا كان السبب الحاسم في هذه الوضعية المرتبكة يعود إلى عدم نجاح حتى الآن خبراء التربية في الصياغة الإجرائية لبيداغوجيا الكفاءات المأمولة، فضمنيا سيكون من الطبيعي أن تكفل كل محاولتنا في هذا المضمار بالتحبط والارتباك حتى لا نقول بالفشل الذريع. لهذا فبالقدر الذي نرى فيه بأننا في حاجة ماسة إلى بيداغوجيا الكفاءات، بقدر ما نرى أن ربح هذا الرهان يستلزم بعض الشروط مثل:

- تدقيق المقصود بالكفاءات وبيداغوجيا الكفاءات قبل الانخراط في مسار العمل بطرقها ومناهجها؛
 - اعتماد المرجعية السيكولوجية للمتعلم كأرضية ضرورية لنجاح أية ممارسة بيداغوجية سواء باسم الكفاءات أو غيرها.
- وهنا تكمن أهمية استشارة أهل الاختصاص في علم النفس؛
- تكوين وتدريب كل الأطراف والفاعلين الذين سيسهرون على ممارسة عملية التعليم والتكوين باسم بيداغوجيا الكفاءات.

12) دخل الإصلاح الجامعي بالمغرب سنته الخامسة، كيف تقيمون حصيلة هذا الإصلاح عموما؟ وفي التكوين في علم النفس على وجه الخصوص؟

لو استحضرننا بعض مرتكزات هذا الإصلاح وغاياته الأساسية لتبين لنا أن تجسيدها داخل الفضاء الجامعي ما يزال عرضة للتعثّر نتيجة المشاكل والصعوبات الناجمة عن تواضع إمكانياتنا ووسائلنا وطاقتنا المادية والبشرية. بطبيعة الحال لقد تطلبت عملية أجراً هذا الإصلاح من الجامعة، إدارة وأساتذة وطلبة، الانخراط في روحه وبالتالي الانتقال من وضعية النظام

البيداغوجي القديم بمقتضياته وطوقسه إلى وضعية النظام الحالي. بمستجداته وضوابطه الجديدة. ولا أخفيك بأن هذا الانتقال قد واكبته فعليا مشاكل وصعوبات كثيرة تمثلت بالخصوص في تواضع الوسائل اللوجستية ومحدودية الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة حتى الآن للجامعة المغربية. فالموارد البشرية والبنىات البيداغوجية والتجهيزات العلمية الموضوعية رهن إشارتها لرفع تحديات هذا الانتقال تبدو جد مواضعة كميًا وكيفيًا. وهذه واحدة من التحديات الكبرى التي تواجه الممارسة البناءة لروح الإصلاح على أرض الواقع، والذي يستحيل تحقيق غاياته وأهدافه الجديدة بوسائل وإمكانيات وعقليات قديمة أو متقادمة. إذن، لا عيب في القول بأن التقييم الموضوعي لتجربة الإصلاح الجامعي يفضي إلى الحكم بتأزمه وتوجهه نحو الفشل وذلك بفعل النواقص والقصورات السابقة الذكر والتي تصاحبها صعوبات ومشاكل على مستوى التدريس والتأطير والتقويم والجودة. ويبدو أن ما سُمّي بالمخطط الاستعجالي للإصلاح يندرج في سياق تجاوز مثل هذه الصعوبات أو التخفيف منها، رغم أن القراءة المتأنية لمضامين هذا المخطط لا توشح في الأفق القريب على هذا التجاوز لأن الأمر لا يعدو أن يكون سوى تغيير لصيغة التعامل مع متركبات وغايات الإصلاح. وهي صيغة قد تخفف قليلا من حدة المشاكل والصعوبات دون أن تفضي في نهاية المطاف إلى تجاوزها أو حلها بصورة نهائية.

أما إذا وقفنا على وضعية هذا الإصلاح في إطار التكوين في علم النفس، فيمكن التأكيد على أن هذا الإصلاح حتى في صيغته الاستعجالية الأخيرة سيبقى عرضة لمشاكل كثيرة وفي مقدمتها: صعوبات التأطير والتقويم وتحقيق الجودة نتيجة الاكتظاظ الهائل للطلبة في مقابل المحدودية الواضحة لأعداد الأساتذة ثم تواضع الوسائل البيداغوجية والمعدات العلمية اللازمة للتكوين في هذا التخصص، بحيث لا تتوفر لحد الآن على مختبر لعلم النفس.

13) نلاحظ أن إصلاح نظام التعليم عندنا يرتبط بتعرضه لأزمات، بحيث يؤدي فشل الإصلاح إلى إصلاح الإصلاح وهكذا دواليك. فرغم تغيير المناهج والبرامج، تبقى النتائج في تفهقر مستمر، ما سبب هذه المعضلة في رأيكم؟

يربط مضمون هذا السؤال بواقع ومستقبل التعليم في المغرب، يمكن التأكيد على أن منظومة التعليم التي نتداولها وبشهادة الجميع، بما في ذلك الوزارة الوصية ومجلسها الأعلى، قد فشلت من حيث مردوديتها التربوية وفلسفتها الإصلاحية. فرغم كل الإصلاحات العادية والاستعجالية ورغم كل الوعود والشعارات التي رفعت باسمها ورغم ضخامة الجهود المبذولة في مجال تعميم التعليم وتوسيع انتشاره وتوفير البنىات التحتية والموارد المادية والبشرية الضرورية لممارسته، فالواضح أن الإجماع حول إخفاق سياستنا في هذا المضمار حاصل بامتياز؛ إذ يقر به كافة المغاربة، ساسة وأصحاب قرار وحتى عامة الناس، بما في ذلك الأشخاص البسطاء. فالجميع مقتنع بمحدودية حصيلة هذه السياسة تربويا وتنمويا، يكفينا أن نستشهد عليها بالوقائع التالية:

* عجائبية وغرائبية الواقع التعليمي المغربي الذي يشكل حلبة تنعاش وتتصارع بداخلها ثلاثة عوامل تربوية مختلفة تتوزع بين الماضي البعيد والحاضر الغامض والمستقبل المفقود وذلك بفعل المراوحة بين منطقتين تعليميين متعارضين: واحد تقليدي يراهن على الماضي والآخر عصري يراهن على الغرب، وبالتالي التعرض باستمرار للإصلاحات الترقيعية العديمة الجدوى والفائدة، تكويننا وتربية وتنمية.

* التذبذبية في وضع البرامج والمضامين، والنمطية في استعمال الطرق والأساليب، والجمود في تحديد المناهج والتخصصات فضلا عن الضعف في الجودة والمردودية.

* الانفصام والابتعاد عن المحيط الاجتماعي والاقتصادي وقطاعاته التنموية.

* التراجع الواضح لمكانة التعليم وقيمه في سلم أولويات المواطن المغربي وذلك بفعل تدني مستواه وشساعة الفجوة التي تفصل السياسات عن الأهداف المعلنة والشعارات عن الإنجازات المحققة.

* الافتقار إلى مشروع مجتمعي تبني عليه سياسة تعليمية واضحة المبادئ والأهداف ومضمونة النتائج والإنجازات. فالملاحظ أن التباين بين هذه السياسة وخطط التنمية هو تباين صارخ تقف وراءه عوامل كثيرة أهمها:

- غياب الرؤية الإستراتيجية التي تلائم بين سياسة التكوين وسياسة التشغيل.
- اعتماد سياسة التخطيط والإستمرار التي تحكمها مزاجية شخص أو أشخاص معدودين بدل سياسة التخطيط المنهج في إطار مؤسسات ذات مصداقية.
- احتكار علماء الاقتصاد لبرامج التخطيط التنموي وبتجاهل تام لوجهات نظر الفاعلين والشركاء الآخرين وفي مقدمتهم علماء التربية والنفس والاجتماع.
- اعتماد السياسة التعليمية التي تملئها إما المنظمات الدولية وإما الضغوط الاجتماعية التي تؤدي في الغالب إلى نتائج كارثية. على أساس هذا التشخيص المقتضب لواقع السياسة التعليمية في المغرب، يهمننا التنبيه إلى إمكانية إعادة صياغة التوجهات المستقبلية لهذه السياسة على أسس وأهداف جديدة وفي مقدمتها رهانات الثلاثة التالية:
- * بلورة سياسة تعليمية جديدة قوامها تأسيس نظرتنا إلى الذات والواقع والآخر والمستقبل على مفاهيم وتصورات مغايرة، وبالتالي تعرية ذاتنا التربوية أمام عيوبها ومظاهر قبورها وفشلها. بمعنى السياسة التي يوجهها منطق التغيرات المحلية والتحول العالمية بمستجداتها التربوية والعلمية والتكنولوجية المذهلة، ويؤطرها هاجس الحسم في كثير من التحديات الضرورية لكل إقلاع تعليمي ناجح على المستوى التنموي، وفي مقدمتها رهانات التحديث والحكمة الجيدة والنجاعة العلمية والجودة التربوية والانخراط في مجتمع الإعلام والمعرفة.
- * اعتماد سياسة تعليمية هادفة تؤطرها رؤية استراتيجية دقيقة المنطلقات والغايات، توجهها أهداف تنموية واضحة وتحكمها معرفة عميقة بواقع الإنسان والمجتمع المغربي. بمعنى السياسة المبنية على مقاييس التخطيط العلمي والتدبير العقلاني لربح أولا رهان سد منابع الأمية والجهل والفقر والبطالة بتحقيق العدل التربوي وتعميم التمدرس وتعليم الكبار وهيكلية البحث العلمي وملاءمة التكوين مع سوق الشغل، وثانيا توفير شروط الاندماج في مجتمع العلم واقتصاد المعرفة من خلال تجديد وظيفة المدرسة حتى تصبح فضاء لتربية كفاءات النقد والإبداع ولزرع قيم المواطنة والتسامح ولضمان الرقي والتطور الاجتماعيين. أي المدرسة المندمجة في بيئتها، الخادمة لمحيطها والقادرة على ربح رهان الجودة ومعركة التنمية.
- * العمل بالسياسة التعليمية القائمة على التخطيط الاستراتيجي المشبع بروح التفكير العلمي المنتج والمؤطر بمنطق التدبير التربوي المنهجي. بمعنى المنظومة التي يتقوى فيها دور المجتمع بامتلاك مقومات التربية المطابقة التي تتفاعل مع محيطها الإنساني المحلي دون أن تنعزل عما هو سائد في العالم أو تفقد في الآن نفسه خصوصياتها الذاتية. إنها المنظومة التي يجب أن تكون ملكا للجميع وللإنسانية جمعاء، قادرة على صياغة وجداننا وتطوير معارفنا وصقل مهارتنا، منفتحة على العصر الجديد ومستجداته المعرفية والتكنولوجية.

14) يلاحظ أن القانون المغربي يمنح كل الصلاحيات للطبيب النفسي **Psychiatre**، ألا ترون أن الوقت أصبح

مناسبا لتغيير هذا القانون وعصرنته وفق التخصصات السيكولوجية الحديثة؟ وما هو السبيل إلى فرض هذا التغيير؟

إذا كان حقيقة في الأمر ما يدعو إلى تغيير مثل هذا القانون ليتماشى مع واقع السيكولوجيا الحديثة ورهاناتها التنموية، فلا أحد يمانع في ذلك. غير أن تغييرا من هذا القبيل يحتاج إلى نقاش عميق ومستفيض يجمع مختلف المعنيين بهذا القانون، لأن السيكولوجيا كما ينظر إليها في المغرب ما تزال في حاجة إلى التقييد والمأسسة التي تؤهل أهلها وممارسيها للانضواء في إطار مهني محدد ونظام أساسي واضح. والحقيقة أن تجسيد هذا المتبغى على أرض الواقع يحتاج إلى تعبئة دائمة ونضال منظم.